E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/IFF/2000/2
23 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة
المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات
الدورة الرابعة
نيويورك، ٣١ كانون الثاني/ يناير - ١١ شباط/ فبراير ٢٠٠٠
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت(*)
الترتيبات والآليات الدولية لتعزيز إدارة جميع أنواع الغابات
وحفظها وتنميتها المستدامة (العنصر البرنامجي الثالث)

مسائل سياسة الغابات ذات الأولوية

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

توفر هذه المذكرة معلومات أساسية عن بعض مسائل الغابات موضع الاهتمام الدولي وكذلك عن ردود السياسة من خلال عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وتشدد على طابع مسائل سياسة الغابات المشترك بين القطاعات وكذلك على نطاق إدارة الغابات المستدامة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة الشاملة. ومن بين النطاق الواسع لمسائل الغابات موضع الاهتمام، تناقش هذه المذكرة إزالة الغابات؛ والإنتاج والاستهلاك؛ والاتجار بالسلع والخدمات الحرجية؛ والحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه استخداماً مستداماً؛ ودور الغابات في تغير المناخ ومسائل بيئية عالمية أخرى.

(*) E/CN.17/IFF/2000/1

وتلخص المذكرة أيضاً تطور المداولات بشأن السياسة العامة من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومروراً بعملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، وتشير إلى بعض النتائج الرئيسية لهذه العملية، بما فيها تحديد المسائل ذات الأولوية؛ وبناء توافق في الآراء بشأن طبيعة العديد من المسائل المعقدة؛ ووضع نهج لمعالجة مسائل الغابات من منظور التنمية المستدامة؛ وتعزيز الشراكة بين الشمال والجنوب؛ وزيادة المشاركة وتعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية. ولا يزال يتعين إحراز مزيد من التقدم بشأن بعض مسائل السياسة المتصلة بإدارة الغابات المستدامة، بما في ذلك بناء القدرة والتمويل ونقل التكنولوجيا ودعم العلاقة بين التجارة الدولية وإدارة الغابات المستدامة.

علاوة على ذلك، تحدد المذكرة بعض المتطلبات المسبقة للنُهج الممكنة لمعالجة المسائل الحاسمة في التعاون الدولي، والتحديات الرئيسية للتوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات وآليات دولية مستقبلية بشأن الغابات، وتشدد على ضرورة الإنتقال من مناقشة السياسة العامة إلى العمل.

وينبغي النظر إلى هذه المذكرة بوصفها وثيقة مرافقة لمذكرة الأمانة العامة بشأن عناصر ومهام ترتيب وآلية دوليين يمكن إنشاؤهما في المستقبل (E/CN.17/IFF/2000/3)، والهدف منها توفير معلومات أساسية لتقرير الأمين العام (E/CN.17/IFF/2000/4) عن مسائل السياسة العامة ذات الأولوية. وهذه المذكرة ليست معدة للمناقشة في الدورة الرابعة للمنتدى.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً -	مقدمة	١ - ٢	٥
ثانياً -	بعض الشواغل المتعلقة بالغابات التي تستدعي مزيداً من العمل على الصعيد الدولي	٣ - ٣٣	٥
ألف -	الحالة الراهنة للغابات في العالم	٣	٥
باء -	الغابات بوصفها مسألة سياسة مشتركة بين القطاعات	٤ - ٥	٥
جيم -	بعض الشواغل الرئيسية المتعلقة بالغابات المشتركة بين القطاعات	٦ - ٣٣	٦
	١ - إزالة الغابات والنمو السكاني والفقر	٨ - ١١	٧
	٢ - الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه استخداماً مستداماً	١٢ - ١٣	٩
	٣ - تغير المناخ	١٤ - ١٧	١٠
	٤ - إنتاج واستهلاك سلع وخدمات الغابات	١٨ - ٢٤	١١
	٥ - التجارة وإدارة الغابات المستدامة	٢٥ - ٢٧	١٢
	٦ - المناطق الحرجة بيئياً	٢٨ - ٢٩	١٣
	٧ - المسائل المؤسسية ومسائل السياسة العامة	٣٠ - ٣٣	١٣
ثالثاً -	المداولات الآخذة في الظهور بشأن سياسة الغابات	٣٤ - ٤٧	١٤
ألف -	ردود السياسة: المسارات الثلاثة	٣٤ - ٣٨	١٤
باء -	من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مروراً بالفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات إلى المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات	٣٩ - ٤٣	١٦
جيم -	لمحات من عملية المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات/ الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات	٤٤ - ٤٦	١٧

	دال - فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالغابات بوصفها الإرث المؤسسي الرئيسي للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/ المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات	٤٧	١٩
رابعاً -	الشروط المسبقة لنُهج ممكنة تجاه إدارة الغابات المستدامة	٤٨ - ٥٧	١٩
	ألف - خمسة مبادئ رئيسية	٤٨	١٩
	باء - إدارة الغابات المستدامة بوصفها صورة مصغرة للتنمية المستدامة	٤٩ - ٥٠	٢٠
	جيم - سياسة الغابات الوطنية وأُطرها المؤسسية	٥١ - ٥٢	٢٠
	دال - الشراكات	٥٣ - ٥٧	٢٠
خامساً -	التحديات الرئيسية في المستقبل	٥٨ - ٦٣	٢١
	ألف - تعزيز التقدم المحرز في مجال الغابات منذ عام ١٩٩٥	٥٨	٢١
	باء - الانتقال من مداولات السياسة العامة إلى العمل المركز: ضرورة العمل بسرعة	٥٩ - ٦٠	٢٢
	جيم - ضرورة الإبلاغ عن التقدم المحرز وقياس الأداء	٦١ - ٦٢	٢٢
	دال - تعبئة الموارد دون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية	٦٣	٢٣
سادساً -	استنتاجات	٦٤ - ٦٧	٢٤

أولاً - مقدمة

١ - تهدف هذه المذكرة، وهي وثيقة مرافقة لمذكرة الأمانة العامة رقم ٢ (E/CN.17/IFF/2000/3) عن العناصر والمهام، إلى توفير معلومات أساسية لتقرير الأمين العام (E/CN.17/IFF/2000/4). وتشتمل على لمحة عامة عن بعض مجالات الشواغل المتعلقة بالغابات التي أُحرز بشأنها، أثناء عمليتي الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، تقدم كبير منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وتصف أيضاً بعض المتطلبات المسبقة للنـُهج الممكنة لمعالجة المسائل الحاسمة في التعاون الدولي، وتشير إلى بعض التحديات التي تواجه تحقيق إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة.

٢ - وهذه المذكرة ليست معدة للتفاوض في الدورة الرابعة للمنتدى.

ثانيا - بعض الشواغل المتعلقة بالغابات التي تستدعي مزيداً من العمل على الصعيد الدولي

ألف - الحالة الراهنة للغابات في العالم

٣ - تشير آخر البيانات العالمية عن الغطاء الحرجي إلى أنه في عام ١٩٩٥ كانت غابات العالم الطبيعية والمستزرعة تغطي ٣,٤ بليون هكتار وأن ١,٧ بليون هكتار كانت مغطاة بأشجار أخرى.[١] وبين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٥، اجتـُثت غابات مساحتها ٦٥,١ مليون هكتار في البلدان النامية نتيجة لإزالة الغابات، في حين زادت مساحة الأراضي المغطاة بالغابات بمقدار ٨,٨ مليون هكتار في البلدان المتقدمة النمو، مما أسفر عن نقص صاف في المساحة المغطاة بالغابات مقداره ٥٦,٣ مليون هكتار. ولا يزال هذا الاتجاه في معدلات إزالة الغابات المثيرة للقلق يشد انتباه العالم إلى تأثيرات إزالة الغابات على النظام الإيكولوجي لغابات الكرة الأرضية وكذلك على رفاه ومورد رزق وحياة مئات الملايين من الريفيين الفقراء في العديد من البلدان النامية. ومن بين الأسباب المباشرة الرئيسية للتغير في الغطاء الحرجي تحويل الغابات إلى أراض زراعية والتطورات الكبيرة في البنى التحتية في البلدان النامية وزراعة غابات في الأراضي الزراعية المهجورة في البلدان المتقدمة النمو. ومن بين الأسباب غير المباشرة شروط الولاية على الأرض غير المحددة وعدم فهم قيمة للغابات.

باء - الغابات بوصفها مسألة سياسة مشتركة بين القطاعات

٤ - حدث تحول كبير في السنوات الأخيرة في المواقف من النـُهج تجاه مسائل الغابات. فالاهتمام الدولي الآن ينصب بصورة متزايدة على جميع أنواع الغابات بدلاً من التركيز على الغابات الاستوائية فقط،

كما أن قيمة الغابات الآن لا تعزى إلى منتجاتها من الأخشاب فحسب، بل أيضاً بوصفها مستودعاً للتنوع البيولوجي ولتقديمها خدمات بيئية واجتماعية هامة جداً وكونها عنصراً أساسياً من عناصر عيش السكان المحليين.

٥ - ومسائل الغابات مسائل معقدة ومشتركة بين القطاعات من منظور سياسي ومن منظور السياسة العامة. وتنطوي إدارة الغابات المستدامة على أبعاد اقتصادية وإيكولوجية واجتماعية وثقافية، وبالتالي فإنها تتصل اتصالاً وثيقاً بمختلف القطاعات الأخرى وتنميتها. وتتجلى طبيعة سياسة الغابات المتمثلة في كونها مشتركة بين القطاعات والصلات بين الغابات والقطاعات الأخرى في جدول أعمال القرن ٢١.[٢] فبالإضافة إلى الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١، المعني بمكافحة إزالة الغابات، يشير جدول أعمال القرن ٢١ أيضاً إلى الغابات أو إدارة الغابات إشارة مباشرة في ١٦ فصلاً آخر. وهذه تغطي مسائل تتراوح من الديناميات الديموغرافية (الفصل ٥) والمستوطنات البشرية (الفصل ٧) مروراً بالمسائل التي تتناول صون وإدارة الموارد من أجل التنمية، بما في ذلك الغلاف الجوي (الفصل ٩) وموارد الأراضي (الفصل ١٠) والتصحر (الفصل ١٢) والجبال (الفصل ١٣) والتنمية الزراعية والريفية (الفصل ١٤) والتنوع البيولوجي (الفصل ١٥) والتكنولوجيا الحيوية (الفصل ١٦) والمحيطات والمناطق الساحلية (الفصل ١٧) والمياه العذبة (الفصل ١٨) إلى شتى الجوانب المتصلة بصنع القرارات، مثل الفئات الرئيسية (الفصول ٢٣ - ٣٢) وإدماج البيئة والتنمية (الفصل ٨) والمعلومات (الفصل ٤٠). ويطرح هذا مطالب جديدة على الغابات والقطاعات ذات الصلة للقيام بدور هام في عملية التنمية المستدامة الشاملة، تشمل جميع الموارد الطبيعية واستخدامات الأرض، وكذلك الصناعات والتجارة. والتحدي الرئيسي في العديد من البلدان، النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، هو أن يتوفر لديها قطاع معني بالغابات موجه بقوة نحو التنمية المستدامة وقادر على المشاركة والإسهام بفعالية في تنسيق السياسات العامة ومواءمتها بين مختلف القطاعات، ويكون حلقة وصل للتعامل مع سياسة الغابات.

جيم - بعض الشواغل الرئيسية المتعلقة بالغابات المشتركة بين القطاعات

٦ - يُحدَّد النطاق الواسع للشواغل والأولويات المتعلقة بالغابات في العالم بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك الغطاء الحرجي الذي وهبته الطبيعة لبعض البلدان. وتشمل مجالات الشواغل العديدة التي يتعين إيلاؤها مزيد من الاهتمام على الصعيد الدولي ما يلي :

- الدور الحيوي للغابات في التنمية الاقتصادية والعمالة وتوليد الدخل، وكذلك دورها كمورد رزق على الصعيدين الوطني ودون الوطني، لاسيما بالنسبة لسكان الغابات في المناطق الريفية، بما فيهم السكان المحليون و/ أو المجتمعات الأصلية والنساء؛

- الإمداد طويل الأمد بالأخشاب وسائر منتجات الغابات وخدماتها في سياق تزايد عدد السكان وتوسع الاقتصادات؛

- الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه استخداماً مستداماً، مما يحقق منافع منصفة والحاجة إلى إنشاء مناطق حرجية محمية؛

- حماية التربة ومستجمعات مياه الأمطار، لاسيما في النظم الإيكولوجية الهشة والأراضي الضعيفة (الأراضي الجافة والمناطق الساحلية والجبال). وكثيراً ما يكون الغطاء الحرجي الكافي شرطاً مسبقاً لتوفير إمداد بالمياه مأمون ويعول عليه، وكذلك لتعزيز الأمن الزراعي والغذائي المستدام؛

- استقرار المناخ، بما في ذلك تخفيف حدة الاحترار العالمي الذي من صنع الإنسان؛

- خدمات اجتماعية وثقافية أخرى، مثل الترفيه وحماية التراث الثقافي والجمالي والروحي، بما في ذلك الغابات المقدسة.

٧ - وقد نوقش العديد من هذه الشواغل، التي تنعكس في بيان رسمي غير ملزم قانوناً بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة (المبادئ المتعلقة بالغابات) [٣] وجدول أعمال القرن ٢١، لاسيما الفصل ١١ المتعلق بمكافحة إزالة الغابات، عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/ المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وفيما يلي بعض هذه الشواغل الرئيسية.

١ - إزالة الغابات والنمو السكاني والفقر

٨ - من المسلم به على نطاق واسع أن إزالة الغابات وتدهورها، بما لها من عواقب اقتصادية واجتماعية وإيكولوجية طويلة الأمد، هي الأكثر تعقيد وحرجاً من بين مشاكل الغابات والبيئة التي تواجه المجتمع البشري. وقد بلغ معدل إزالة الغابات على مدى العقدين الماضيين حداً مثيراً للقلق، لاسيما في البلدان النامية نتيجة لتحويل استخدام الأراضي من الغابات إلى الزراعة. فقد قُدِّر المعدل السنوي لإزالة الغابات في البلدان النامية في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ بحوالي ١٣,٧ مليون هكتار. [١] وأدت حرائق الغابات، الناتجة عن عوامل طبيعية أو عن إشعال النار عمداً من قبل الإنسان لتنظيف الأراضي، إلى حدوث تدهور خطير وخسائر كبيرة في الغابات في السنوات الأخيرة. كما أن التقلبات المناخية المصاحبة لظاهرة النينو أو الكوارث الطبيعية، من قبيل ثوران البراكين وزيادة تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، أسهمت هي الأخرى في إزالة الغابات وتدهورها.

٩ - ومنذ مدة طويلة اعتبر النمو السكاني والفقر من الأسباب الأساسية لإزالة الغابات. بيد أن البحوث، التي اضطلع بها مركز البحوث الدولية للغابات، بيّنت أنه لا توجد علاقة بسيطة بين معدلات النمو السكاني وإزالة الغابات تحت ظروف إنتاجية الأراضي المرتفعة. ومع أن آخر تقديرات شعبة السكان في الأمم المتحدة تبيّن أن تعداد سكان العالم سيصل إلى ٨,٩ بليون نسمة في عام ٢٠٥٠ (مع كون معظم الزيادة في أقل الأقاليم نمواً)، فمن غير المرجح أن يكون التناسب طردياً مع التأثير على الغابات. إلا أن النمو السكاني والفقر في أقل البلدان نمواً يرغمان الناس على الاعتماد اعتماداً مباشراً على نحو أكبر على الموارد الطبيعية في عيشهم والاستيلاء على الأراضي الحرجية لاستخدامها لأنشطتهم الزراعية وأنشطة ماشيتهم ولإمدادهم بالحطب.

١٠ - ومن بين العوامل الأخرى التي تسهم في معدلات إزالة الغابات المثيرة للقلق عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية من الخدمات الصحية والتعليمية، مما يجبر الحكومات على إعطاء أولوية أقل لمسائل الغابات والبيئة؛ والزراعة التي تفتقر إلى الكفاءة، بما في ذلك الإعانات المقدمة لبعض الأسواق الزراعية وحوافز التصدير، مما يؤدي إلى استخدام الأراضي استخداماً غير مستدام؛ والافتقار إلى سياسة سليمة وأُطر مؤسسية وكذلك عدم توفر القدرة التقنية والبشرية؛ وترتيبات ملكية الأراضي والولاية عليها غير الواضحة؛ والصعوبات في توفير حوافز (مثلاً، تقديم تعويض للمزارعين الذين يبقون أراضيهم مزروعة بالغابات وبذلك يوفرون للمجتمع منافع بيئية غير سوقية) وكذلك توفير بدائل (السياحة الإيكولوجية مثلاً) لتوليد الدخل. وفي بعض الحالات، ترتبط العوامل المشار إليها أعلاه بمقاومة التغيير من قبل مجموعات قوية في المجتمع؛ ولا تعزى إلى الافتقار للقدرة التقنية. يضاف إلى هذه المشاكل المسيطرة الفساد في صناعة الغابات وإدارتها، وهي مشكلة عسيرة وصعبة في أنحاء عديدة من العالم.

دور المرأة في إدارة الغابات المستدامة

١١ - المرأة الريفية هي الأكثر تضرراً بإزالة الغابات، ومع ذلك فإن دورها حاسم أيضاً في الحل. ففي العديد من البلدان، لاسيما البلدان النامية، تقوم المرأة بدور رئيسي في إدارة الغابات باستخدامها معرفتها التقليدية لما فيه فائدة الأسرة المعيشية والمجتمع، ولحماية النظام الإيكولوجي للغابات أيضاً. فبالإضافة إلى قيام المرأة بجمع الحطب، فإنها تغرس الأشجار وتدير المستنبتات وتحمي الغابات المحيطة بقراها وتحافظ عليها وتستخدم منتجات الغابات المحيطة استخدامات متعددة. ومن الشائع أن تقوم النساء بجمع ثمار الجوزيات والفواكه والعلف والأدوية والزيوت من الأشجار لتستخدمها في المنزل ولتبيعها في الأسواق المحلية. وتُعلّم المرأة أيضاً هذه المعرفة لأطفالها، الأولاد والبنات على حد سواء، وبالتالي فإنها تنقل هذه المعرفة التقليدية للجيل التالي. ومع ذلك، لا تزال المرأة تواجه عقبات تحد من قدرتها على المشاركة في برامج تنمية المجتمع وتعوقها عن أداء دور أقوى في صنع القرار فيما يتعلق بالولاية على الأراضي وإدارة الغابات. وفي البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، لايزال الرجل يهيمن على أنشطة الغابات ذات المردود العالي. ويحتاج دمج المرأة في أنشطة إدارة الغابات على نحو أفضل إلى الاهتمام بأنماط السلوك

والتوقعات الأساسية الاجتماعية والثقافية بالنسبة للرجل والمرأة على حد سواء. ومن المرجح أن يصاحب هذا اعتراف عام أوسع بإمكانية السكان المحليين الكبيرة على الإسهام في تقوية إدارة الغابات.

٢ - الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه استخداماً مستداماً

١٢ - النظم الإيكولوجية للغابات مستودع رئيسي للتنوع البيولوجي، يضم الغالبية العظمى (بين ٥٠ في المائة و ٧٠ في المائة وفقاً لمختلف التقديرات) من الأنواع البرية في العالم. وقد سلمّت مختلف العمليات، بما فيها تلك المعنية بمعايير ومؤشرات لإدارة الغابات المستدامة، بأن الحفاظ على التنوع البيولوجي يمثل عنصراً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من إدارة الغابات المستدامة. إلا أن الشاغل الرئيسي يظل أن معظم الغابات الطبيعية، التي تضم أكبر مستوى من التنوع البيولوجي في الغابات، معرضة للخطر وتجري إزالتها أو يجري تدهورها بصورة متزايدة، ونتيجة لذلك فإن تنوعها البيولوجي يتناقص بصورة كبيرة. وفي سياق نهج النظام الإيكولوجي يُنظر إلى الحفاظ على النظم الإيكولوجية للغابات بصورة متزايدة على أنه شرط مسبق للاستفادة بالسلع والخدمات التي توفرها هذه الغابات، بما في ذلك الإسهام في الاقتصادات المحلية والمنافع غير السوقية للمجتمع. والحفاظ على الأنواع الفريدة من الغابات، بما فيها تلك المسماة بالغابات ذات الأشجار المعمّرة، حاز مؤخراً على اهتمام سياسي متزايد. ومن التحديات الأخرى المتصلة بالتنوع البيولوجي كيفية تقاسم المسؤوليات وتحقيق منافع متبادلة متوازنة بصورة مناسبة بين البيئة وقطاعات الغابات لدى وضع أهداف تشغيلية للحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه استخداماً مستداماً.

١٣ - دخلت الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي حيز النفاذ في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. وتشمل أهدافها الرئيسية الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدام عناصره استخداماً مستداماً، وكذلك التقاسم المنصف والعادل للمنافع الناشئة عن الموارد الجينية. وفي الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية (براتيسلافا، أيار/ مايو ١٩٩٨) اعتمد المؤتمر قراراً بشأن التنوع البيولوجي للغابات، يشتمل على برنامج عمل يضم العناصر التالية : (أ) الأخذ بنـُهج إيكولوجية شاملة ومشتركة بين القطاعات تشتمل على الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه استخداماً مستداماً، (ب) طرق تأثير الأنشطة البشرية، لاسيما الممارسات المتبعة في إدارة الغابات، على التنوع البيولوجي، (ج) طرائق للنهوض بمعايير ومؤشرات للتنوع البيولوجي للغابات، (د) إجراء مزيد من البحوث والأولويات التكنولوجية التي أدخلت إلى الاتفاقية من مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات. ويـُبرز برنامج العمل من أجل التنوع البيولوجي للغابات، في جملة أمور، إسهام المعارف التقليدية المتصلة بالغابات في إدارة الغابات المستدامة. ويشكل التنوع البيولوجي للغابات الآن أحد المجالات الموضوعية الخمسة لأنشطة الاتفاقية، وبالتالي فإنه يشكل جزءاً هاماً من برنامج عملها. وقد قام تعاون مثمر بين عمليات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/ المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وعمليات الاتفاقية، ومن خلال مشاركة أمانة الاتفاقية في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالغابات.

٣ - تغير المناخ

١٤ - تلعب الغابات دوراً هاماً في التخفيف من تغير المناخ العالمي بتخزين الكربون في الكتلة الحيوية وفي التربة، وبزيادة دورها كبالوعات عندما تزاد مساحتها أو إنتاجيتها. وعلى النقيض من ذلك، فإن الغابات تعمل أيضاً كمصدر لغازات الدفيئة التي تنطلق من حرائق الغابات وتحلل الكتلة الحيوية وخلخلة التربة، مما يؤدي إلى انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون. وبالتالي فإن الغابات تعتبر بحق مصدراً صافياً لغاز ثاني أكسيد الكربون.

١٥ - إضافة إلى دور الغابات في تخفيف حدة تغير المناخ، فإنها ضحية محتملة أيضاً للاحترار العالمي، الذي يتوقع أن تكون له آثار على تكوين الأنواع وعلى وجود بعض أنواع الغابات أو النظم الإيكولوجية، وللضغوط المتزايدة من المبيدات والكائنات الممرضة والحرائق.

١٦ - دخلت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حيز النفاذ في ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٤. ووضع اعتماد بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ إجراءات لتعزيز تخفيض غازات الدفيئة. وتحتاج طرائقه وأحكامه ومبادئه التوجيهية المتعلقة بالأحكام المتصلة بالغابات وطرق حساب مستويات الكربون والمصطلحات المتصلة بالغابات إلى مزيد من التوضيح. ومن وجهة نظر إدارة الغابات المستدامة، يرى البعض أن الامتثال لبروتوكول كيوتو غير متوازن لأنه ينظر إلى الغابات على أنها تؤدي بصورة رئيسية وظيفة واحدة - تنحية الكربون والعمل كبالوعة كربون - وبالتالي فإنه يجري إلى حد كبير تجاهل استدامة الغابات إيكولوجياً وكذلك الآثار الاجتماعية الاقتصادية الضارة المحتملة المترتبة على إدارة وحماية الغابات بوصفها بالوعات كربون فقط.

١٧ - وتوجد فرص محتملة لتوفير التمويل لإصلاح الغابات المتدهورة واستعادة التنوع البيولوجي في البلدان النامية، بما فيها البلدان التي لديها غطاء حرجي محدود بزراعة الأشجار الحرجية مثلاً. فآلية التنمية النظيفة في إطار بروتوكول كيوتو، توفر فرصاً للبلدان الصناعية لتخفيض تكاليف تخفيف ببدء مشاريع خارج أراضيها في البلدان النامية. وفي المقابل، يمكن أن تحصل البلدان النامية على التكنولوجيا والاستثمار لتعزيز إدارة الغابات المستدامة، التي تخفف هي الأخرى من تغير المناخ. ومن ناحية نظرية، يمكن أن تشتمل هذه المشاريع أيضاً على أنشطة تعمل على تنحية الكربون، ولكن الأطراف لم تحقق حتى الآن توافقاً في الآراء بشأن إدراج مشاريع الغابات.

٤ - إنتاج واستهلاك سلع وخدمات الغابات

الأخشاب الصناعية

١٨ - دور الغابات في التنمية الصناعية هام جداً حيث تمثل الأخشاب أحد مصادر الدخل الرئيسية من الغابات في العديد من البلدان. وفي العديد من البلدان الاستوائية، أصبحت الغابات المزروعة أيضاً بصورة متزايدة جزءاً هاماً من الاقتصادات الوطنية.

١٩ - الطلب على الاخشاب ومنتجات الغابات مدفوع إلى حد كبير بزيادة السكان والتنمية الاقتصادية بصورة عامة. وفي العادة، يرتبط الدخل المرتفع للفرد بزيادة الاستهلاك (كما يحدث الآن في بلدان آسيوية عديدة مثلاً) وزيادة الطلب على الخدمات الترويحية والبيئية (كما هو الحال في أوروبا وأمريكا الشمالية مثلاً).

٢٠ - وتتفق معظم الدراسات على أنه يبدو أن إمدادات الأخشاب كافية لتلبية متطلبات الإنتاج الصناعي على صعيد عالمي. إلا أن التوزيع لا يزال مشكلة، وذلك كما هو الحال بالنسبة لمنتجات الأغذية والزراعة، نظراً لأن العديد من البلدان الأقل نمواً تفتقر إلى الموارد المالية لاستيراد الأخشاب ومنتجات الأخشاب. وتشمل الشواغل الرئيسية، المتصلة بعرض الأخشاب والطلب عليها، مستويات الإنتاج والاستهلاك التي لا يمكن تحملها في بعض أنحاء العالم. كما أن مسألة عدم الأمان في الولاية على الأراضي حـُدِّدت هي الأخرى أيضاً بوصفها عاملاً هاماً في هذه الإدارة غير المستدامة.

الأخشاب بوصفها مصدراً للطاقة

٢١ - يقدر أن حوالي ثلثي كمية الأخشاب، البالغة ٣٥٠ ٣ مليون متر مكعب، التي جنيت في عام ١٩٩٥ استخدمت كحطب. ومع أن الحطب لا يشكل سوى ٧ في المائة من مجموع إمدادات الطاقة العالمية، فإن الخشب أحد المصادر الرئيسية للطاقة المحلية في البلدان النامية، لاسيما في المناطق الريفية. [١]

٢٢ - وفي العديد من البلدان النامية، نظراً لاعتمادها الكبير على الخشب كمصدر للطاقة، ستؤدي زيادة جمع الحطب إلى مزيد من إزالة الغابات وتدهورها، مع أنه يوجد دليل على التكيـُّف من خلال زيادة استخدام مصادر الطاقة البديلة. ومن جهة ثانية، توجد حاجة في العديد من البلدان المتقدمة النمو، حيث الحطب أقل أهمية ولكن استخدامه للطاقة يصل إلى ١٧ في المائة من مجموع الطاقة المستخدمة، لتشجيع استخدام الخشب بوصفه مصدراً متجدداً للطاقة للاستعاضة عن بعض الوقود الأحفوري، مما سيقلل إلى حد كبير أيضاً انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون. وبالتالي، فإن طريقة استخدام الخشب لأغراض توفير الطاقة تؤدي إلى تأثيرات مختلفة على الغابات والبيئة.

منتجات وخدمات الغابات غير الخشبية

٢٣ - تشمل منتجات الغابات غير الخشبية مصفوفة متنوعة من السلع، مثل المنتجات الغذائية وحيوانات الصيد ومواد البناء والعقاقير الطبية والألياف والسلع ذات الأهمية الاقتصادية أو الثقافية أو الروحية. ومع أن قيمتها التجارية على نطاق كبير نادراً ما تكون مهمة، فإنها غالباً ما تكون مهمة اجتماعياً وثقافياً وتجارياً أيضاً للذين يعيشون في الغابات أو بالقرب منها. وتفقد بعض منتجات الغابات غير الخشبية قيمتها أو أهميتها الاجتماعية والاقتصادية بتطور الاقتصادات. وتتصل التحديات الاقتصادية الأساسية لمعظم منتجات الغابات غير الخشبية بتنوعها وإنتاجها بكميات صغيرة وأهميتها المحدودة في الأسواق وعدم تطورها على نطاق صناعي.

٢٤ - وتغطي الخدمات التي توفرها الغابات نطاقاً واسعاً من الآثار الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يزيد من تعقيد عمليات صنع القرارات المتصلة بالغابات. وعلى الرغم من الاهتمام والجهود المتزايدة فإن بخس قيمة منتجات وخدمات الغابات الخشبية وغير الخشبية، لاسيما المنافع غير السوقية، يعوق في حالات عديدة إحراز تقدم نحو إدارة الغابات المستدامة.

٥ - التجارة وإدارة الغابات المستدامة

٢٥ - يمكن أن تؤثر التجارة الدولية بمنتجات الغابات الخشبية وغير الخشبية على إدارة الغابات المستدامة إيجاباً وسلباً على حد سواء. وتتعلق الصعوبات في تحقيق تأثيرات إيجابية من التجارة بالحواجز أمام تحرير التجارة والوصول إلى الأسواق واستيعاب التكاليف المتصلة بالبيئة. ويمكن أن يكون لتحرير التجارة، المصحوب بسياسات بيئية واجتماعية سليمة، تأثيرات إيجابية لأن إدارة الغابات المستدامة يمكن أن تؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والإسهام في تخفيف حدة الفقر وتقليل التدهور البيئي على الأمد البعيد. إلا أن تأثيرات تحرير التجارة يمكن أن تكون سلبية على الأمد القصير.

٢٦ - ونتيجة لعدة جولات من المفاوضات تحت رعاية الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، وترتيبات دولية وإقليمية أخرى، فإن التعريفات الجمركية على منتجات الغابات آخذة في التناقص. بيد أنه يوجد نطاق واسع من الحواجز غير الجمركية، بما فيها القيود على الكميات والمعايير الصحية والتقنية والحظر والإعانات المحلية، وآخرها شهادات التصديق والتوسيم البيئي التي تتصل بإدارة الغابات. ومبادرات شهادات التصديق آخذة في الازدياد، وتتراوح من إلزامية إلى طوعية ومن وطنية إلى دولية.

٢٧ - ولا يزال يلزم توفير قدر أكبر من الخبرة العملية لإثبات فعالية شهادات التصديق في تحسين إدارة الغابات، لاسيما في البلدان التي تجري فيها إزالة الغابات على أوسع نطاق، أي البلدان النامية الاستوائية. كما أن دور الحكومات في إصدار شهادات التصديق آخذ في الظهور أيضاً. ولا يمكن توقع أن تؤدي القيود على التجارة بمفردها إلى معالجة إزالة الغابات بفعالية لأن معظم استهلاك وإنتاج الأخشاب الدائرية على

صعيد عالمي يستخدم محلياً كحطب وأخشاب محلية. وتشمل الشواغل الهامة الأخرى قطع الأشجار والاتجار بها على نحو غير مشروع وممارسات التسعير والمحاسبة غير الواضحة، والفساد، وعمليات المعالجة "التقليدية" ومشاكل التسويق التي تحول دون تحقيق الربح. إضافة إلى ذلك، فإن للسياسات والإجراءات الخارجة عن نطاق سيطرة قطاع الغابات لها تأثيرات على التجارة أكثر من تأثير السياسات والإجراءات الواقعة تحت نطاق سيطرته.

٦ - المناطق الحرجة بيئياً

٢٨ - بصورة عامة، للغابات في المناطق الجافة وفي بعض المناطق الجبلية والساحلية وكذلك في الجزر الصغيرة قيمة اقتصادية أقل ولكن أهميتها البيئية والاجتماعية أكبر، وترتبط بوظائف الحماية التي توفرها كما أنها مصدر لتزويد السكان المحليين بنطاق واسع من منتجات الغابات الخشبية وغير الخشبية. والغابات في المناطق الحرجة بيئياً معرضة بشكل خاص للتدهور والتلف نتيجة لأنشطة الإنسان والاضطرابات الطبيعية. وفي العديد من البلدان التي لديها غطاء حرجي محدود ونظم إيكولوجية للغابات هشة لا تحتل إعادة التأهيل وإدارة الغابات المستدامة الأولوية والتركيز المناسبين في جداول الأعمال السياسية الوطنية.

٢٩ - في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ بدأ سريان مفعول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/ أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. وتهدف الآلية العالمية للاتفاقية إلى تعبئة نقل المساعدة المالية والتكنولوجية وجمع المعلومات وتوزيعها. وعندما تصبح عاملة بالكامل، فإنها قد توفر أيضاً فرصة لحشد مساعدة مالية للمشاريع المتصلة بالغابات.

٧ - المسائل المؤسسية ومسائل السياسة العامة

٣٠ - أدت المطالب العديدة على الغابات وظهور العديد من ذوي المصالح المختلفة إلى سياق معقد جداً لسياسة الغابات. وكثيراً ما يفتقر العديد من البلدان إلى كفاءة التنسيق ومواءمة السياسات بين قطاع الغابات والقطاعات الأخرى، وإلى القدرة المؤسسية على معالجة جميع مسائل الغابات بفعالية وكفاءة. وعدم وجود ترتيب مؤسسي عام لمعالجة مسائل الغابات ضعف خطير. وقد أسفر هذا عن الأخذ بنهج مجزأ تجاه مسائل الغابات وإلى انعدام التماسك، الذي كثيراً ما أدى إلى تعارض بين مجموعات المصالح الخاصة وبين الهيئات الإدارية المختلفة. وفي البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، يجري التعامل مع العديد من المسائل المتصلة بالغابات، مثل تحويل أراضي الغابات إلى استخدامات أخرى، خارج إطار قطاع الغابات. وعلى الصعيد الدولي أيضاً، نادراً ما تلتقي القطاعات التي تتعامل مع الغابات لمناقشة المسائل المتشابكة والمشتركة بين القطاعات.

٣١ - يرتبط التنفيذ الوطني غير الكافي لإدارة الغابات المستدامة في العديد من أنحاء العالم بنطاق واسع من الأسباب. وأحد أكبر الشواغل عدم وجود التزام سياسي مستمر بما اتفق عليه بالفعل دولياً. ويتطلب الالتزام السياسي إحداث تغييرات كبيرة في المواقف. وعدم كفاية تنسيق السياسة ومواءمتها بين مختلف

الصعد (المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية) وبين جميع القطاعات ذات الصلة يؤدي إلى عدم الاتساق داخل قطاع الغابات وخارجه، وكذلك بين مختلف الصكوك الدولية (الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر). ولا تتوفر أيضاً قدرة مؤسسية ونظم إدارية لدعم تنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية. وكثيراً ما تكون التحديات المتصلة بالقدرات المؤسسة والإدارية مسألة وضع سلّم أولويات لاستخدام الموارد وليست مسألة تقنية. فضلاً عن ذلك، لا تزال عمليات صنع القرار المتصلة بالغابات، على الصعيدين الوطني والمحلي، تخفق في بعض الحالات في تقدير الأدوار الهامة القائمة والمحتملة لمختلف الفئات الرئيسية، لاسيما المجتمعات المحلية و/ أو الأصلية ومجموعات المستخدمين والنساء. والمشاركة الكبيرة لجميع هذه القطاعات حاسمة لكي تصبح إدارة الغابات المستدامة حقيقة قائمة.

٣٢ - إحدى المسائل المؤسسية الأخرى عدم حصول جميع البلدان النامية على الدعم المالي والتقني بإنصاف. ومن شأن قيام تنسيق أفضل بين المانحين والتزام المانحين المستمر طويل الأمد أن يُحسِّن هذه الحالة.

٣٣ - في حين أنه يسلَّم على نطاق واسع بالتعاون بين أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالغابات، فإن التنسيق بين العديد من المنظمات والترتيبات الدولية، التي تطلب معلومات تتصل بالغابات، غير كاف، كما أنه لا يوجد تركيز واضح على الصعيد الدولي لتوفير هذه المعلومات.

ثالثاً - المداولات الآخذة في الظهور بشأن سياسة الغابات

ألف - ردود السياسة : المسارات الثلاثة

٣٤ - أثناء العقد الأخير، تفاوضت الحكومات بشأن مسائل الغابات على ثلاثة مسارات متشابكة.

٣٥ - ركز المسار الأول، الذي يمكن أن يسمى "مسار إدارة الغابات المستدامة"، على إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة على نحو كلي ومتماسك وشامل. ويشمل هذا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي وضع المبادئ المتعلقة بالغابات وجدول أعمال القرن ٢١، لاسيما الفصل ١١، وكذلك عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/ والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات (أنظر الفقرات ٣٩ - ٤٧ أدناه). إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة هي محور التركيز الرئيسي للمفاوضات على هذا المسار.

٣٦ - وركز المسار الثاني، الذي يمكن أن يسمى "مسار التجارة الدولية"، على وضع قواعد للتجارة الدولية في السلع الأساسية والخدمات، التي تشمل أيضاً منتجات وخدمات الغابات. وانصبت الجهود على تخفيض التعريفات الجمركية والنهوض بالتجارة الحرة، بوصفها جزءاً من التوجه العام لإزالة جميع الحواجز التجارية.

إلا أنه كانت توجد في نفس الوقت مطالبات متنامية بأن تأتي منتجات وخدمات الغابات من غابات تدار إدارة مستدامة، وذلك كما جاء، على سبيل المثال، في "الهدف سنة ٢٠٠٠" الذي وضعته المنظمة الدولية للأخشاب المدارية. واشتمل مساق التجارة أيضاً، على سبيل المثال، على حظر دولي على بعض منتجات الأخشاب المدارية بمقتضى اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالإنقراض من الحيوانات والنباتات البرية، وفرض ما يسمى بحواجز تجارية غير تعريفية على منتجات الغابات من خلال اشتراطات بيئية.

٣٧ - ويمكن تسمية المسار الثالث "مسار مسائل البيئة العالمية". ويشمل هذا المسار مسائل البيئة العالمية، من قبيل التنوع البيولوجي والتغير في المناخ ومكافحة التصحر والاتجار الدولي في الأنواع المهددة بالإنقراض، التي تعالجها الاتفاقيات المشار إليها أعلاه، وكذلك عدد من الاتفاقات البيئية والتجارية والدولية الأخرى. وفي إطار هذا المسار، تلعب العناصر المتصلة بالبيئة دوراً داعماً فقط لمعالجة مسائل بيئية عالمية أخرى.

٣٨ - وفي المسارين الثاني والثالث، تخضع الغابات أو وظائفها لمسألة تجارية أو بيئية أخرى أو أنها تعتبر حلولاً لمشاكل بيئية، مثل التصحر أو الاحترار العالمي. وعلى الرغم من اختلاف مركز الغابات في هذين المسارين، فإن المسارات الثلاثة جميعها متشابكة وتوجد حاجة لتعاون وتنسيق قويين بين هذه العمليات.

ثلاثة مسارات للمداولات الحكومية الدولية بشأن سياسة الغابات

مسار التجارة الدولية	مسار إدارة الغابات المستدامة	مسار مسائل البيئة العالمية
♦ منظمة التجارة العالمية ♦ الاتفاق الدولي المتعلق بالأخشاب الاستوائية ♦ اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالإنقراض من الحيوانات والنباتات البرية ♦ صكوك أخرى	♦ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في عام ١٩٩٢ - الفصل ١١ وفصول أخرى من جدول أعمال القرن ٢١ - المبادئ المتعلقة بالغابات ♦ الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات ١٩٩٥ - ١٩٩٧ ♦ المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات ١٩٩٧ - الوقت الراهن ♦ الاتفاق الدولي المعني بالأخشاب الاستوائية	♦ الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ♦ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ♦ اتفاقية مكافحة التصحر ♦ اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالإنقراض من الحيوانات والنباتات البرية ♦ صكوك أخرى
التركيز الرئيسي لكل مسار		

التجارة الدولية	←→	إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة	←→	مسألة بيئية عالمية لها عنصر يتصل بالغابات

باء - من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مروراً بالفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات إلى المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

٣٩ - كانت الغابات في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من بين أكثر المسائل التي جرى تفاوض بشأنها إثارة للجدل. فتركيز الاهتمام الدولي الحصري تقريباً على الغابات الاستوائية لعدة سنوات أوجد وضعاً شعرت فيه البلدان النامية، لاسيما البلدان الاستوائية الغنية بالغابات، أنه يجري تهديد سيادتها على مواردها الطبيعية. وشعرت أيضاً أنه لم يول اهتمام كاف لإزالة الغابات تاريخياً في البلدان الصناعية وللأخطار القائمة التي تتهدد غابات المناطق المعتدلة المناخ والغابات الشمالية. ولذلك، لم يسمح الاستقطاب الذي ساد العلاقات بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بالغابات بالتوصل إلى اتفاقات تتجاوز المبادئ المتعلقة بالغابات والفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ (مكافحة التصحر) والإشارة إلى الغابات في ١٦ فصلاً آخر.

٤٠ - وعلى النقيض من ذلك، كانت الفترة التي أعقبت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الممتدة من عام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥، مرحلة بناء ثقة مع ظهور حوار وشراكات بين الشمال والجنوب، مما مكّن لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الثالثة المعقودة في نيسان/ أبريل ١٩٩٥، من إنشاء الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات ليواصل المداولات الحكومية الدولية حول الغابات. وكانت مدة ولاية المنتدى عامين إثنين (١٩٩٥ - ١٩٩٧) واشتمل برنامج عمله على عدة مسائل معقدة وحساسة سياسياً، صُنّفت كما يلي:

أولاً- تنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المتصلة بالغابات على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك دراسة الصلات القطاعية والصلات المشتركة بين القطاعات؛

ثانياً- التعاون الدولي في المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا؛

ثالثاً- البحوث العلمية وتقييم الغابات وتطوير معايير ومؤشرات لإدارة الغابات المستدامة؛

رابعاً- التجارة والبيئة من حيث علاقتهما بمنتجات وخدمات الغابات؛

خامساً- المنظمات الدولية والمؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف؛ بما فيها الآليات القانونية المناسبة.

٤١ - أسفر عامان من المداولات المكثفة في الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، مدعومة باجتماعات خبراء عديدة، عن أكثر من ١٠٠ مقترح عمل جرى التفاوض بشأنها تتعلق بعدد من المسائل المتصلة بإدارة الغابات المستدامة، بما فيها برامج الغابات الوطنية، وتقييم الغابات، والمعايير والمؤشرات، والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات، والأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات. وهذا العدد الكبير من مقترحات العمل التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات ليس مستغرباً إذا أخذ المرء في الاعتبار النطاق الواسع للظروف الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتصلة بالغابات في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. والمسائل التي تحتاج إلى مزيد من النظر فيها - إما لأنه لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها أو لأن مزيداً من التحليل كان لازماً - تشمل مسائل تتصل بالتمويل ونقل التكنولوجيا والتجارة والمؤسسات والصكوك القانونية.

٤٢ - وقد اعتمدت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة، المعقودة في نيسان/ أبريل ١٩٩٧، النتائج التي خلص إليها الفريق، واعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة، المعقودة في حزيران/ يونيه ١٩٩٧، كما اعتمدها العديد من المحافل السياسية الرفيعة المستوى الأخرى. إلا أنه في ضوء المسائل التي لا تزال معلقة، أوصت الجمعية العامة بمواصلة مناقشات السياسة الحكومية الدولية حول الغابات. وفيما بعد، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تموز/ يوليه ١٩٩٧، إنشاء المنتدى الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية المعني بالغابات في إطار لجنة التنمية المستدامة بولاية تتكون من ثلاث فئات متشابكة:

أولاً - تشجيع وتيسير تنفيذ مقترحات العمل التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات واستعراض التقدم المحرز في إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة، ورصد هذا التقدم ورفع تقارير عنه؛

ثانياً - النظر في المسائل التي تُركت معلقة والمسائل التي تنبثق عن عناصر برنامج عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات؛

ثالثاً - ترتيبات وآليات دولية لتعزيز إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة.

٤٣ - سيقدم المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات تقريراً إلى اللجنة في دورتها الثامنة، التي ستعقد في نيسان/ أبريل ٢٠٠٠. وستحدِّد نتائج الدورة الرابعة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، وكذلك القرار الذي ستتخذه اللجنة، مستقبل وشكل جدول الأعمال الدولي المتصل بسياسة الغابات والتعاون والعمل في مجال الغابات.

جيم - لمحات من عملية المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات/ الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات

٤٤ - كانت عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/ المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات فعالة في تحديد المسائل ذات الأولوية وكذلك في إيجاد توافق في الآراء سياسي بشأن العمل الوطني والدولي المتصل بالغابات. وكانت القوة المحركة الرئيسية في هذه العملية الديناميكية هي الإرادة السياسية لإحياء التعاون الدولي بشأن الغابات. ومستوى التوافق في الآراء السياسي الآن أعلى بكثير مما كان عليه في عام ١٩٩٢. وقد جرى التوصل إلى توافق في الآراء في العديد من المجالات، مثل الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها، والمعايير والمؤشرات، وبرامج الغابات الوطنية، والحفاظ على الغابات والمناطق المحمية، وبحوث الغابات، وهذا عدد قليل منها للتمثيل فقط. ولا تزال بعض المسائل، مثل المعارف التقليدية المتصلة بالغابات، في مرحلة مبكرة أو متوسطة من مراحل تطوير السياسة العامة، وإن كانت قد قُدمت مقترحات عمل أثناء عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/ المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وقد تحقق قدر أقل من التقدم حتى الآن بالنسبة للتجارة وإدارة الغابات المستدامة، لاسيما بالنسبة لنقل التكنولوجيا والموارد المالية المتصلة بإدارة الغابات المستدامة.

٤٥ - الوثائق التي أنتجت في إطار عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/ المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، بما فيها مخرجات عدد كبير من اجتماعات الخبراء التي رعتها حكومات ومنظمات غير حكومية وقدمت لها المساعدة منظمات متعددة الأطراف، وفَّرت تحليلاً ثرياً للمسائل المتصلة بإدارة الغابات المستدامة وأوضحت المصطلحات والمفاهيم ووفَّرت التوجيه بشأن كيفية معالجة المسائل المعقدة العديدة. ومع أن مفهوم إدارة الغابات المستدامة قد أُوضح من خلال عملية الفريق/ المنتدى، من خلال مبادرات المعايير والمؤشرات مثلاً، فإن وضع تعريف مقبول لدى جميع الأطراف لم يتحقق بعد.

٤٦ - إضافة إلى ذلك، تمخضت عملية الفريق/ المنتدى عن عدد من النتائج الأخرى، من بينها:

- إنشاء منتدى حكومي دولي مفتوح باب العضوية وشامل لمناقشة سياسة الغابات والأعمال المتصلة بها؛

- وضع نُهج متكامل يتناول جميع أنواع الغابات من منظور التنمية المستدامة، مع الأخذ في الحسبان على نحو متوازن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

- تعزيز الشراكات بين الشمال والجنوب وكذلك مساهمات المنظمات غير الحكومية، كما هو الحال في اجتماعات الخبراء التي عُقدت برعاية مشتركة دعماً لعملية الفريق/ المنتدى؛

- زيادة مشاركة وإشراك الحكومات وكذلك المنظمات غير الحكومية، بما فيها منظمات السكان الأصليين؛

- تعزيز التنسيق في المسائل المتصلة بالغابات بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالغابات مثلاً.

دال - فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالغابات بوصفها الإرث المؤسسي الرئيسي للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/ المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

٤٧ - عقب إنشاء الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات في نيسان/ أبريل ١٩٩٥، أنشئت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالغابات[٤] في جنيف في تموز/ يوليه ١٩٩٥ لتنسيق مدخلات المنظمات الدولية لخدمة عملية سياسة الغابات. وقد سلَّم الفريق بقيمة مساهمات فرقة العمل وأثنى عليها بوصفها مثالاً للتعاون الفعال بين الوكالات. وفي الحقيقة، يمكن اعتبار فرقة العمل الإرث المؤسسي الرئيسي لعملية الفريق/ المنتدى. ويتطور الآن نطاق فرقة العمل بما يتجاوز مداولات الفريق/ المنتدى وتنفيذ مقترحات العمل التي قدمها الفريق/ المنتدى لمعالجة بعض المسائل الحرجة، مثل حرائق الغابات.

رابعاً - الشروط المسبقة لنـُهج ممكنة تجاه إدارة الغابات المستدامة

ألف - خمسة مبادئ رئيسية

٤٨ - وفقاً لإعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية والمبادئ المتعلقة بالغابات، وكما أعيد التأكيد على مدى عملية الفريق/ المنتدى:

- للدول الحق السيادي في استخدام مواردها لتحقيق أهداف سياستها الوطنية؛
- للدول الحق في التنمية الاقتصادية وفقاً لظروفها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية؛
- تقع على عاتق الدول مسؤوليات مشتركة ولكنها متباينة تجاه المصالح والشواغل العالمية الجماعية المتصلة بالغابات؛
- تقع على عاتق الدول مسؤولية ضمان ألا تسبب الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها أضراراً لبيئة دول أخرى أو لمناطق واقعة خارج حدود ولايتها الوطنية؛
- ينبغي أن يركز التعاون الدولي على بناء القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان النامية لتتمكن من إدارة غاباتها إدارة مستدامة.

باء - إدارة الغابات المستدامة بوصفها صورة مصغرة للتنمية للمستدامة

٤٩ - ينبغي النظر إلى إدارة الغابات المستدامة في سياق الاستخدام الشامل السليم للأراضي والالتزام الوطني الطويل الأمد بالتنمية المستدامة، بما في ذلك جميع أبعادها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية. ولا يمكن تحقيق إدارة الغابات المستدامة في ظروف عامة من الفقر والفساد. وتتطلب حماية الغابات من أجل المنافع العالمية أولاً معالجة وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية التي تعيش في هذه الغابات وحولها، وكذلك الإسهام في أهداف السياسة العامة الوطنية.

٥٠ - من جهة ثانية، يمكن أن يكون قطاع الغابات اختباراً للمواءمة بين الترتيبات المؤسسة والاتفاقات التجارية والاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية واتخاذ القرارات على نحو لامركزي، إلخ. ويمكن أن تبرز الغابات بوصفها القطاع الذي يحتذى لمواءمة السياسات والتوفيق بين المصالح المختلفة، ولكن هذا يتطلب التزاماً سياسياً مستمراً ومؤسسات للغابات قوية رفيعة المستوى لتتمكن من ممارسة نفوذ يتجاوز قطاع الغابات.

جيم - سياسات الغابات الوطنية وأُطرها المؤسسية

٥١ - يجب أن يقوم أي ترتيب دولي جديد أو آلية دولية جديدة معني بالغابات ومواءمة السياسات المشتركة بين القطاعات والطرائق الجديدة للتعاون الدولي على سياسات وبرامج وطنية سليمة للغابات، وقدرة فنية وبشرية وأُطر مؤسسية مناسبة. ويتعين دمج إدارة الغابات المستدامة في جدول أعمال التنمية الوطني، وكذلك تخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة لقطاع الغابات. وقبل كل شيء، يتعين وجود التزام سياسي مستمر وقوي بإدارة الغابات المستدامة.

٥٢ - بيد أن العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أو معظمها لا تزال دون قدرة مؤسسية ومالية مناسبة لإحداث التغيرات الضرورية على المستوى الوطني. ولذلك يجب أن يشتمل الانتقال العالمي إلى إدارة الغابات المستدامة على عنصر للتعاون الدولي المستدام والمعزز وعلى تقديم المساعدة لهذه البلدان لفترة زمنية مناسبة.

دال - الشراكات

٥٣ - تكوين شراكات دولية تتصل بمسائل الغابات عنصر من أبرز عناصر عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/ المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وتشمل هذه الشراكات الرئاسة المشتركة للفريق

والمنتدى من قبل ممثلي البلدان النامية والمتقدمة النمو؛ والرعاية المشتركة من قبل العديد من البلدان النامية والمتقدمة النمو وكذلك الفئات الرئيسية للمبادرات التي قادتها الحكومات؛ وتنسيق الأنشطة المتصلة بالغابات بين أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالغابات.

٤٥ - على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، تعمل البلدان على تعزيز التعاون فيما بينها بشأن الغابات وذلك كما هو الحال، مثلاً، بالنسبة للمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي ومعاهدة التعاون بين بلدان حوض الأمازون في أمريكا الوسطى وفيما بين بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا وعملية أوروبا الكبرى. وتواصل العمليات الإقليمية والإيكولوجية الإقليمية المعنية بمعايير ومؤشرات لإدارة الغابات المستدامة التوسع بانضمام بلدان ومناطق دون إقليمية جديدة إليها. وتوجد حاجة لشراكات وشبكات جديدة أو معززة تُعنى ببحوث الغابات ومعلوماتها.

٥٥ - وقد احتلت برامج الغابات الوطنية، التي شنت بمبادرات قطرية وصيغت من خلال عملية مشاركة، حيزاً كبيراً في عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/ المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات بوصفها أساساً للالتزام السياسي المستدام وتحديد الأولويات الوطنية وتيسير التعاون الدولي في مجال الغابات.

٥٦ - فضلاً عن ذلك، ظهرت أو عُزِّزت شبكات وشراكات رسمية وغير رسمية أخرى متعددة أثناء عملية الفريق/ المنتدى، بما فيها شبكات وشراكات، بين القطاع الخاص والعاملين في بحوث الغابات على صعيد دولي والمنظمات غير الحكومية، تمثل البيئة والتنمية وصناعة الغابات ومالكي الغابات والشعوب الأصلية وسائر الفئات الرئيسية. وقد قدمت بعض الشبكات والمبادرات، مثل اللجنة العالمية المعنية بالغابات والتنمية المستدامة وفريق الخبراء الدولي المعني بالغابات الدعم لعملية الفريق/ المنتدى في عدة مجالات، وساهمت فيها. ويعمل منتدى رؤساء الشركات المخصص المعني بالغابات، برئاسة رئيس البنك الدولي، على جمع بعض قادة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لرعاية حوار بناء لدراسة مسائل السياسة العامة المتصلة بالغابات وإيجاد توافق في الآراء بشأن العمل.

٥٧ - وكما أكد جميع المتكلمين الرئيسيين الثلاثة، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ونائب رئيس البنك الدولي ونائب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في الدورة الثالثة للمنتدى، فإن تكوين وتعزيز الشراكات هما الشرط المسبق الرئيسي لإحراز تقدم في إدارة الغابات المستدامة. وأحد التحديات الرئيسية في المستقبل التفاوض بشأن ترتيب وآلية دوليين ينشآن في المستقبل يعززان التقدم الذي أحرز حتى تاريخه؛ ويستفيدان من الشراكات الجديدة؛ ويمتلكان الخصائص اللازمة لتيسير بفعالية تنفيذ مقترحات العمل التي تقدم بها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات؛ وييسران إحداث تحول عالمي عام نحو إدارة الغابات المستدامة.

خامساً - التحديات الرئيسية في المستقبل

ألف - تعزيز التقدم المحرز في مجال الغابات منذ عام ١٩٩٥

٥٨ - كما ذكر أعلاه، تمخضت عملية الفريق/ المنتدى عن توافق هام في الآراء ونتائج هامة بشأن العديد من المسائل المعقدة والحساسة سياسياً. ويتعين أن يواصل الترتيب والآلية الدوليان المستقبليان هذه المداولات الحكومية الدولية بشأن سياسة الغابات بإدماج النتائج التي خلص إليها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وعملية الفريق/ المنتدى والعديد من المبادرات الدولية والإقليمية الطوعية. فضلاً عن ذلك، توجد حاجة للسعي لتأمين التزام سياسي قوي ومستدام وتنسيق عناصر الصكوك القانونية القائمة المتصلة بالغابات وتعبئة الموارد لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها. وينبغي لأي ترتيب وآلية مستقبليين أن يشتملا أيضاً على عقد مداولات سياسة دورية على المستوى الوزاري وآلية يشارك فيها مسؤولون رفيعو المستوى من الحكومات والمنظمات والآليات الدولية. وتوفر الدورة الرابعة للمنتدى فرصة جيدة التوقيت للبناء على عملية الفريق/ المنتدى الناجحة والاتفاق على ترتيب وآلية دوليين مستقبليين ومواصلة وتعزيز، على نحو مفتوح وتشاركي وشفاف، مناقشات سياسة الغابات وتنسيقها وتنفيذها.

باء - الانتقال من مداولات السياسة العامة إلى العمل المركّز : ضرورة العمل بسرعة

٥٩ - من الضروري اتخاذ إجراء حاسم الآن. ففي كل سنة يستمر فيها قبول بقاء الأمور على حالها، ستؤدي زيادة إزالة الغابات وزيادة الطلب على سلع وخدمات الغابات إلى إبعاد البشرية عن هدف إدارة الغابات المستدامة. وستؤدي أيضاً إلى تأخير العمل على علاج حالات النقص والتدهور الإيكولوجي والمعاناة البشرية. وعلى الصعيد العالمي، لايمكن في كثير من الأحيان وصف قبول بقاء الأمور المتصلة بالتنوع البيولوجي والتغير في المناخ المستحدث من الإنسان على حالها إلا أنه يتسم بقصر النظر.

٦٠ - وبغض النظر عن شكل الترتيب والآلية الدوليين المستقبليين المعنيين بالغابات، هناك حاجة ملحة لتنفيذ مقترحات العمل التي اتفق عليها بالفعل، وكذلك تقييم التقدم المحرز على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، والإبلاغ عنه. ويشمل هذا تقديم الدعم لبرامج الغابات الوطنية؛ وتعزيز القدرة الوطنية على تقييم وتقدير الغابات، وكذلك تعزيز نُهج صنع القرار والتنفيذ القائمة على المشاركة؛ وتوضيح حقوق ملكية الأرض، بما فيها حقوق المجتمعات المحلية و/ أو الأصلية؛ وإيجاد بيئة مواتية للاستثمارات الخاصة؛ وإزالة الحواجز القائمة أمام التجارة الدولية في منتجات وخدمات الغابات التي يعود منشؤها إلى غابات تدار إدارة مستدامة؛ وتعزيز التعاون الدولي والتعاون بين الوكالات.

جيم - ضرورة الإبلاغ عن التقدم وقياس الأداء

٦١ - للحفاظ على الدعم السياسي، يتعين تقييم التقدم المحرز في إدارة الغابات المستدامة وإعداد تقارير دورية عنه. وهذا يعني تقييم التقدم الذي أحرزته جميع الأطراف ذات الصلة - الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص - وكذلك الصكوك القائمة المتصلة بالغابات.

٦٢ - وسينطوي جمع ورصد وتنظيم وتقييم البيانات وإعداد تقارير عنها وتوزيعها على تكاليف وقدرة مؤسسية كبيرة. ولذلك، يمكن الإقلال من الازدواجية باستخدام، حيثما كان مناسباً، نظم الإبلاغ القائمة للمنظمات والصكوك الدولية، وبمواءمة المفاهيم والتعريفات والمصطلحات، وكذلك نظم الرصد والإبلاغ القائمة. ويمكن أن تلعب المعايير والمؤشرات دوراً رئيسياً في الإبلاغ عن التقدم المحرز نحو إدارة الغابات المستدامة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وللتمكين من إعداد تقارير دورية وشاملة يتعين بناء وتعزيز القدرات على الصعيد الوطني.

دال - تعبئة الموارد دون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية

٦٣ - يبدو أن المقترحات بشأن تقديم دعم دولي لإدارة الغابات المستدامة تدفع المرء إلى تصور مبالغ ضخمة، يمكن تجميعها في صندوق تديره بيروقراطية ثقيلة أو إيجاد منظمة دولية جديدة غير مرغوب فيها أو توفير موارد ونفوذ كبيرين للمؤسسات القائمة. بيد أنه لا يتعين أن تكون الأمور على هذا النحو. فمما لا شك فيه أن الترتيب الدولي الجديد وعناصر برنامج عمله وكذلك وظائفه الرئيسية يتعين أن تُصاغ ويُتفاوض بشأنها بعناية، بما في ذلك وضع آلية لتيسير وتمويل إدارة الغابات المستدامة. والنهج الستة التالية تبين أن هذا قد لا يكون مهمة مستحيلة كما قد تبدو لأول وهلة:

(أ) **تعبئة الموارد الوطنية.** لم يكن دائماً واضحاً أثناء عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أن الموارد الوطنية ستشكل المصدر الرئيسي لتمويل إدارة الغابات المستدامة، بل يوجد أيضاً وعي متزايد في العديد من البلدان، بما فيها البلدان النامية، أن التحول إلى إدارة الغابات المستدامة يصب في المصلحة الوطنية، ولذلك يتعين أن يُموَّل إلى حد كبير من الموارد الوطنية؛

(ب) **إقامة الشراكات.** يوجد تحرك للابتعاد عن " بناء الإمبراطوريات" المؤسسية إلى فهم أفضل لقيمة وكفاءة الشراكات وإقامتها على أساس "علاقات العمل"، لابين المنظمات الحكومية الدولية فحسب، ولكن أيضاً بين سائر الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيي الطرف والقطاعات غير الحكومية والقطاعات الخاصة في التنمية؛

(ج) **حشد الدعم من القطاع الخاص.** القطاع الخاص فاعل رئيسي في نقل التكنولوجيا وبناء القدرة والتنمية الاقتصادية. وقد تتوفر فرصة لاستثمارات القطاع الخاص في بلدان عدا البلدان الغنية طبيعياً بالغابات؛

(د) **تعاون دولي معزز.** يلزم توفر التزام مستمر طويل الأمد من المانحين وتنسيق أفضل بينهم لكفالة حصول جميع البلدان النامية، التي تنفذ مقترحات العمل التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات وتُعدُّ برامج غابات وطنية كما حدد الفريق، على الدعم المالي والتقني بإنصاف؛

(هـ) **الإنفاق بذكاء.** ستقطع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية الراهنة شوطاً بعيداً في تمويل المرحلة الإنتقالية لإدارة الغابات المستدامة إذا أُنفقت في البلدان التي لديها التزام سياسي قوي وحكومة جيدة من خلال قنوات مناسبة وعلى نحو جيد التوقيت ووفقاً للاحتياجات والأولويات المحددة محلياً؛

(و) **تلزم معظم الموارد الإضافية اللازمة لتنمية الغابات المستدامة أثناء المرحلة الإنتقالية.** تعني كلمة مستدامة، من بين معان أخرى، الاستدامة الاقتصادية. والنتيجة النهائية لهذا المفهوم هي مع أن إدارة الغابات المستدامة ستتطلب استثمارات أولية أكثر في الغابات، فإن معظم الاستثمارات ستكون مؤقتة في طابعها.

سادساً - استنتاجات

٦٤ - مستقبل المداولات والتعاون الحكوميين الدوليين بشأن الغابات على مفترق طرق الآن. ويوجد عدد من مجالات الشواغل ذات الأولوية التي تتعين معالجتها بسرعة من خلال أية ترتيبات وآليات دولية مستقبلية يقرر إنشاءها المنتدى ولجنة التنمية المستدامة. ويتطلب العديد من مجالات الشواغل الحرجة مزيداً من الاهتمام وعملاً فورياً. وتتطلب الحلول المستقبلية بناء قدرة وشراكات معززة وكذلك تعبئة الموارد والإنفاق بذكاء، ولكنها تتطلب قبل كل شيء التزاماً سياسياً قوياً وطويل الأمد.

٦٥ - مافتئت عمليات الحوار والتداول الحكومية الدولية بشأن السياسة العامة تدور لمدة عقد تقريباً، بدءاً بعملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وواصل المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات المداولات بشأن جميع المسائل التي تركها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات معلقة، مما أدى إلى التوصل إلى تفاهم مشترك وإحراز تقدم بشأن العديد من المسائل المعقدة والحساسة سياسياً على جدول الأعمال الدولي المعني بالغابات. ولذلك، من غير المرجح أن تنجح مداولات حكومية دولية أخرى بشأن السياسة، تُجرى بعد الدورة الرابعة للمنتدى التي ستعقد في شباط/ فبراير ٢٠٠٠، بمفردها ودون وسائل تنفيذ، في أن تعالج على نحو كاف المسائل الحرجة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

٦٦ - إلا أنه سيكون مطلوباً الإنتقال من الحوار والمداولات بشأن السياسة العامة إلى تعزيز الالتزام والعمل. والتوقيت في عام ٢٠٠٠ مثالي لهذا التحول: فالدورة الرابعة للمنتدى تمثل فرصة للحكومات للاتفاق بشأن قرارات ممكنة عملية المنحى من شأنها أن تيسر تنفيذ مسائل سياسة الغابات المتفق عليها على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

٦٧ - وتجري مناقشة عناصر ومهام الترتيبات والآليات الدولية المستقبلية لتعزيز إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة في مذكرة الأمانة المرافقة (E/CN.17/IFF/2000/3). ويرد تحليل لخيارات

للترتيبات والآليات المستقبلية في تقرير الأمين العام (E/CN.17/IFF/2000/4)، للمزيد من المناقشة في الدورة الرابعة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات.

ملاحظات :

(١) أنظر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، حالة الغابات في العالم، ١٩٩٩ (روما، ١٩٩٩).

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.92.I.8)، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثالث.

(٤) تضم عضوية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالغابات ما يأتي: مركز البحوث الدولية للغابات؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، وأمانة الاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي؛ وإدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية في الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والبنك الدولي.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ...، المرفق الثالث.

- - - - -